

المؤتمر العلمى الأول للمعهد القومى لعلوم المسنين
" المسنين تاج على رؤوسنا - الاستراتيجيات والإجراءات "
المنعقد بتاريخ ٢ مايو ٢٠١٧ م

جامعة بنى سويف

المعهد القومى لعلوم المسنين

نحو تشريع موحد لرعاية المسنين بمرجعية دستورية ومجتمعية ودينية

دكتور

محمد عبد الحميد محمد أحمد سليمان

دكتوراه ومحاضر بقسم القانون العام

كلية الحقوق - جامعة بنها

فكرة البحث وأهميته

• تدور الفكرة الرئيسية للبحث والتي تنبع منها أهميته في الدعوة إلى ضرورة استحداث تشريعات وقوانين تخصص لحفظ حقوق المسنين ورعايتهم ، بما يتواءم والتطور الحضاري العالمي الداعي لحفظ وحماية حقوق المسنين باعتبارهم من الفئات الأولى بالرعاية في المجتمعات ، وذلك التوجه التشريعي يتحقق معه من وجهة نظرنا فكرة وحدة التشريع التي ينتج عنها الشعور المجتمعي بالجدية في رعاية المسنين وما يحققه وحدة التشريع من عنصرى الفاعلية و الإلزام التي تفتقد مع تعدد النصوص القانونية والقرارات التي تدعو إلى احترام ورعاية حقوق المسنين في المجتمع المصرى ، ونحن نرى أن يستمد هذا التشريع الموحد مرجعيته ورؤيته وفق ما أعلنته النصوص الدستورية العامة والخاصة ، ووفق ما تفرضه متغيرات الواقع المجتمعي بما تعانيه فئة المسنين من مشكلات قانونية واجتماعية واقتصادية وفكرية ... وغيرها ، وأيضا وفق ما تهدف وتحض عليه الثوابت والقواعد الفقهية للشريعة الاسلامية .

ما يهدف إليه البحث

- أن يتم وضع رؤية تشريعية موحدة في شكل قانون ملزم يتضمن نصوصا تحقق أفضل حماية ورعاية لحقوق المسنين في المجتمع المصرى ويضع من يمنع أو يمتنع عن توفير هذه الحقوق للمسنين تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون .

تقسيم البحث

• سوف نتناول البحث وفق تقسيم من ثلاثة مباحث رئيسية على النحو التالي :

• **المبحث الأول :** النظام القانوني الدولي للاهتمام بالمسنين

• **المبحث الثاني :** مدى أهمية وجود إطار قانوني دولي وداخلي موحد لحماية حقوق المسنين

• **المبحث الثالث :** التنظيم القانوني للتشريع الموحد لحقوق المسنين في المجتمع

ملخص

- تعتبر فئة المسنين من أهم الفئات التي يجب أن تنال رعاية وحماية قانونية في المجتمع الدولي وأيضاً في نطاق المجتمع المصري ، وذلك مرجعه إلى ما أكدته الاحصاءات الدولية والداخلية الرسمية بأن فئة المسنين هي أكثر فئات المجتمعات توقعاً للزيادة للعديد من الأسباب الصحية والتكنولوجية وغيرها ، وبالتالي فإننا نرى أن الحماية التشريعية هي أفضل وسيلة لحماية الحقوق الحريات خاصة للفئات الضعيفة مجتمعياً كالمسنين ، ونؤكد أيضاً على أن السياسات التشريعية والاجتماعية الحالية في مصر لرعاية حقوق المسنين ليست ذات جدوى بسبب تعدد النصوص المتعلقة بحقوق المسنين ، وأيضاً تعدد الجهات المعنية برعاية مصالحهم.
- ولقد استعرضنا أهم الضوابط والقواعد المتعلقة بحقوق ومصالح المسنين من الناحية القانونية والأخلاقية والدينية ، وفي سياق الرؤية و الرغبة الدستورية في ضمان أفضل رعاية وحماية للمسنين في المجتمع المصري وهو ما أكد عليه وجود نص خاص بحقوق المسنين في الدستور المصري الحالي ٢٠١٤ .
- نحن نرى أن تقوم الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية (مجلس النواب) بإصدار قانون موحد لتنظيم وحماية حقوق ومصالح المسنين في مصر التزاماً بتفعيل كافة الحقوق الدستورية العامة والخاصة للمسنين ، وأيضاً التزاماً بالضوابط والتوجيهات الأخلاقية لحقوق ورعاية المسنين في الشريعة الإسلامية .

أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في تعزيز تمتع المسنين بحقوقهم

- على الرغم من التوافق الدولي الواسع في الآراء حول شدة تعرضهم للإهمال والعزل و سوء المعاملة ، إلا المردود العملي المتمثل في آليات وتدابير على النطاق الدولي أو الحكومي لرعاية حقوق المسنين لم يصدر سوى حفنة قليلة من التوجيهات والتوصيات على النطاق الدولي وأيضا أمثلة نادرة من بعض الحكومات والدول لوضع آليات تضع رعاية حقوق المسنين ومنع تعرضهم للإساءة من أولوياتها التشريعية .

أولاً : ضرورة الحاجة إلى إطار تنظيمي دولي ملزم بحماية حقوق المسنين

- أثبت التقرير أن معاملة النظام الدولي لحقوق الإنسان إزاء كبار السن تختلف تاريخياً عن معاملة غيرهم من الفئات الضعيفة من السكان. فبالنسبة لفئات الأولاد والبنات و المراهقين والنساء ومجتمعات السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة انطلق المشرع الدولي في وضع صكوك ملزمة متبعا ترتيباً تنازلياً في حين يبدو أن الوعي بالحاجة إلى نظام دولي وقاعدة إطارية تنظيمية في حالة كبار السن اتبع مساراً تصاعدياً ، إذ انطلق من القواعد أو النظم الإقليمية لحقوق الإنسان ، وهو مفهوم جديد تماماً من حيث الهوية والتطور

ثانيا : ضرورة اتخاذ تدابير تضمن تفعيل نصوص الاتفاقيات الدولية المعنية والنصوص القانونية الداخلية فيما يتعلق حقوق المسنين

- يهيب التقرير الدولي بجميع الدول أن تعزز وتكفل الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمسنين ، بوسائل منها اتخاذ التدابير لمكافحة التمييز على أساس السن والإهمال والإيذاء والعنف ، ومعالجة القضايا المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والرعاية الصحية المناسبة

ثالثا : ضرورة اعادة تقييم النظم والتشريعات المتعلقة بحقوق المسنين

- يدعو التقرير الدولي إلى اهتمام الدول الأعضاء ليس فقط بتنفيذ سياساتها المتعلقة بالمسنين ، وإنما ضرورة مداومة تقييم تنفيذ النصوص والقواعد القائمة فيما يخص المسنين والالتزام بوجود مشاورات جامعة وقائمة على المشاركة مع أصحاب المصلحة المعنيين (المسنين) ، للوصول إلى تحديد أفضل الممارسات في مجال تنفيذ القانون القائم المتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمسنين والثغرات في تنفيذ هذا القانون وصولا إلى وضع سياسات فعالة تتيح امتلاك زمام السياسات الوطنية وبناء توافق في الآراء .

مدى أهمية وجود تشريع موحد لحقوق المسنين في النظام التشريعى المصرى

- يبرز التشريع كواحد من أهم الضمانات والوسائل التي تحفظ وتضمن الحقوق والمصالح وتزداد أهمية التشريع عندما يتعلق بحماية وضمان حقوق فئة من الفئات الأولى بالرعاية في المجتمع وهي فئة المسنين .
- وسوف نتعرض لأهم الأسباب التي اعتبرناها للمطالبة بوجود تشريع جديد وموحد لحقوق المسنين وهي كالتالى :

أولاً : عدم فاعلية السياسة التضمينية لحماية حقوق المسنين بنصوص متفرقة داخل التشريعات العامة

- ونحن نرى أن هذه الواقع العملي لهذه السياسة التضمينية لحقوق المسنين في النصوص والتشريعات العامة لم تؤتي ثمارها بتحقيق ما تستحقه فئة المسنين من حماية ورعاية على مستوى المجتمعات الدولية والمحلية .

ثانيا : المواثيق والمعاهدات الدولية الخاصة بالمسنين تفتقد الصفة الإلزامية الدولية

- باعتراف أعلى هيئة دولية معنية بحقوق الانسان ذاتها وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها التي اتخذته في دورتها السابعة والستين بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١٣ أعلنت أنه بالرغم من أن معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية تشمل ضمننا التزامات عديدة إزاء كبار السن ، إلا أن الإشارات الصريحة إلى حقوق كبار السن في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان ذات الصلة الإلزامية نادرة

ثالثا : تعدد القوانين والجهات المسؤولة عن حماي حقوق المسنين يعطل قدرتهم فى الحصول على هذه الحقوق

- فى الوضع القائم يضطر أغلب المسنين إلى القبول بالتواجد فى المؤسسات والهيئات الاجتماعية لرعاية المسنين بدافع الهروب من ممارسات التجاهل و سوء المعاملة أسريا واجتماعيا ، والبحث عن أقل قدر من الحماية والرعاية التى يفتقدونها أسريا واجتماعيا ، حيث إن المسنين لا يستطيعون بإرادتهم أو دون ارادتهم لاتخاذ اجراءات تجاه أى معاملات مسيئة اسريا أو اجتماعيا ويضطرون لقبول الكثير من هذه الاساءات حرصا على أقل قدر من الرعاية والاهتمام
- حتى وان رغب أو أجبر الشخص المسن على التواجد بالمؤسسات والمراكز المخصصة للرعاية الاجتماعية للمسنين فيتكرر نفس الموقف الصعب باضطرار المسن الى تحمل الكثير من الاساءة وإهدار الحقوق الخاصة به .

رابعاً : وجود تشريع خاص وموحد ومتكامل فى إطار مبدأ وحدة التشريع يضمن الفاعلية القانونية والإلزامية المجتمعية

- نرى أيضاً أن استبدال تلك السياسة العامة فى المنظومة التشريعية للدولة ، بأخرى متخصصة تتمثل فى وجود تشريع خاص وموحد ومتكامل يقن حقوق واحتياجات المسنين وحمايتهم بما يتضمنه من اقرار وتنظيم وحماية لتلك الحقوق والاحتياجات ، ينتج عنه التزامات قانونية حقيقية وفاعلة على الدولة وعلى المجتمع وعلى كافة متعهدى المسنين أسرياً واجتماعياً وقانونياً تتمثل فى العقوبات المحددة والفورية لمخالفة أى نص من نصوص التشريع
- وبالتالى فنحن نرى أن التعويل على نصوص متفرقة وردت هنا وهناك فى تشريعات مختلفة، لبناء منظومة من الحقوق للمسنين ستكون حتماً غير قادرة على استيعاب ما يتطلبه المسنون من رعاية اجتماعية وصحية وخدمات مختلفة ، وحاجات مادية وصحية واقتصادية وثقافية وأمنية ونفسية.

خامسا : وحدة التشريع الخاص بالمسنين تجعلهم فى وضع اجتماعى أفضل

- بالرجوع إلى بعض التشريعات المخصصة للمسنين فى بعض الدول المتحضرة كالسويد حيث نلاحظ أن المسنين هناك يمارسون حياتهم وهم متفائلون مستبشرون ويتمتعون بحياة ونشاط وحب للحياة ، ونجد فى السويد مثالا أنه لا يمكن لمسن طاعن بالسن أن يُترك مهملأ فى البيت محروماً من خدمات الدولة التى تقدم له من رعاية صحية وعلاج وترفيه ، وتتم هذه السياسة وفق منظومة تشريعية تتمثل فى السعى نحو توفير بيئة اسرية واجتماعية مساعدة للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة لعيش حياة طبيعية ومستقلة تسمح لهم بأكبر قدر من العيش بمنزلهم لأطول فترة ممكنة دون الاحتياج للتواجد بمؤسسات رعاية

سادسا : وجود تشريع موحد للمسنين يحقق فاعلية وسهولة الرقابة التنفيذية والقضائية على أشكال الاساءة للمسنين

- إن وجود إطار تشريعى موحد ومخصص لرعاية حقوق المسنين يتحقق معه التغلب على أهم عقبات تحسين أحوال المسنين ومنع تعرضهم للإساءات وهى العقبة الاجرائية بشأن تعرض المسن للإساءة والإجراءات التنفيذية من جانبه ومن جانب السلطات الرسمية لسرعة وسهولة اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها بالقانون بدلا من الخضوع للإجراءات الجزائية والعقابية العامة التى تكون سببا فى عكوف كثير من المسنين عن الابلاغ عن ما يتعرضون له من اساءات لصعوبة اثباتها وأيضا عدم سرعة وفاعلية اتخاذ الاجراءات القانونية تجاه من قام بهذه الاساءة

سابعا: مسايرة الاتجاهات الحديثة للمشرع المصري بإصدار تشريعات خاصة ببعض فئات المجتمع الأولى بالرعاية

- المشرع المصري كلما سنحت له الفرصة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا يتجه نحو اصدار تشريعات موحدة لرعاية حقوق ومصالح بعض الفئات الضعيفة والمهمشة اجتماعيا والتي تفتقد للحماية القانونية الكافية والتي يمكن أن نطلق عليها عبارة " الفئات الأولى بالحماية القانونية " ، ونجد مثلا لصدار المشرع المصري عددا من التشريعات الموحدة والمخصصة مثل :
 - قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٢ بشأن نظام التأمين الصحي للمرأة المعيلة
 - قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨
 - قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة
 - وبالتالي فنحن نهيب بالمشرع المصري أن يستمر في هذا النهج لإصدار تشريع موحد وجامع لكافة حقوق المسنين في المجتمع المصري .

تاسعا : التغيرات الاجتماعية الحديثة تستدعى تدخلا تشريعيا ناجزا وفاعلا

- ان العديد من التغيرات طرأت على المجتمع المصرى عامة وعلى شكل الحياة الأسرية وتربط أفرادها بشكل خاص ، فلقد أدى الانتقال من المجتمعات ذات الحياة البسيطة إلى المجتمعات ذات الحياة المزدهمة اجتماعيا ، بالإضافة إلى الاتجاه من المجتمع المترابط إلى المجتمع ذو الصبغة الفردية اجتماعيا .
- الأمر الذي أفقد كبار السن مكانتهم الاجتماعية داخل أسرهم وما كانوا يحاطون به من اهتمام ، مما نتج عنه ظهور العديد من المشكلات التي تواجه كبار السن سواء أكانت مشكلات صحية أو اقتصادية أو نفسية أو اجتماعية تجعل المسن فى وضع شديد الصعوبة اجتماعيا واقتصاديا

عاشرا : التحول العالمى القادم تركيبة سكانية أغلبها مسنين يلزمه تحول فى الأولويات التشريعية لرعاية هذه الفئة

- تثبت الاحصاءات والتقارير العالمية اتجاه الأغلبية للتركيبة السكانية فى العالم لكبار السن نتيجةً للتقدم الكبير فى المجالات الطبية والبيئية والاجتماعية والصحية بما ترتب عليه أن زاد متوسط عمر الفرد على سبعين عاماً فى كثير من الدول المتقدمة
- وبالتالى فالرؤية التشريعية على النطاق الدولى والنطاق الداخلى يجب أن يعاد صياغتها بما يتحقق معه فاعلية وملائمة هذه الرؤى التشريعية لتحقيق مطالب فئة ستكون هى الأغلب فى التركيبة المجتمعية مستقبلا

أهم التوصيات

- ❖ ضرورة وجود تشريع جديد موحد لحقوق المسنين بمرجعية دستورية وأخلاقية
- ❖ ضرورة وجود وزارة سياسية متخصصة لرعاية المسنين .
- ❖ توفير خط ساخن حكومي لتلقى الشكاوى المتعلقة بالإساءة للمسنين .
- ❖ استحداث تعديل في قوانين الاجراءات الجنائية يتعلق بالاستمرار في نظر البلاغات والدعاوى الخاصة بالإساءة للمسنين حتى لو تم تنازل المسن عن البلاغ أو الدعوى .
- ❖ التوسع في أنظمة تحقيق الأمن الاقتصادي لكافة فئات المسنين

تابع أهم التوصيات

- ❖ تقديم العديد من الخدمات الاجتماعية والدينية بشكل مجاني للمسنين
- ❖ تقديم الدعم المادى الكامل لحصول المسنين على الخدمات التكنولوجية المساعدة
- ❖ التوسع فى انشاء المراكز والمستشفيات المخصصة للرعاية الصحية للمسنين
- ❖ توفير سياسات وبرامج اجتماعية لتوعية الأفراد المتولين رعاية المسنين .
- ❖ التوسع فى مجال اعداد المتخصصين علميا نفسيا وطبيا لرعاية المسنين .
- ❖ التوسع فى مراكز العناية النهارية ونوادي المسنين بما يحقق نوعية أفضل لحياة للمسنين .

خالص تحياتى وتقديرى

دكتور

محمد عبد الحميد محمد أحمد سليمان

دكتوراه ومحاضر بقسم القانون العام

كلية الحقوق - جامعة بنها